الموروثُ النَّحويُّ في تقييدِ ابنِ لبٍّ على شَرْحِ الجُمَلِ:
قراءةٌ في أثرِ ابنِ أَبِي الرَّبيعِ

إعداد

الدكتورة/ فاطمة صالح فالح الخلف

أستاذ مساعد في تخصص النحو والصرف بقسم اللغة العربية، كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم، فرع الجامعة بمحافظة الرس- المملكة العربية السعودية.

F.Alkhalaf@qu.edu.sa

الملخَّص

يحظى أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع بمكانة علميَّة مرموقة في الدِّراسَات النحويَّة، وقد خلَّف تراثًا قيِّمًا أثَّر فيمن جاء بعده من النُّحاة، ولا سيما كتابه "البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي"، الذي يُعدُّ أبرز مؤلفاته، وأكثرها تداولًا.

ويُعدُّ هذا الكتاب مصدرًا أساسيًا أفاد منه كثير من الشرَّاح المتأخِّرين لجمل الزَّجَّاجي، ومنهم ابنُ لُبٍّ الغرناطي، الذي يظهر تأثُّره الواضح بابن أبي الربيع في تقييده على الجمل، سواء من خلال النقولات المباشرة عنه، أو موقفه من آرائه، أو تناوله لانفرادات العلماء في عدد من المسائل النحويَّة.

ومن هنا تسعى هذه الدِّراسَة إلى تتبُّع مظاهر هذا التأثُّر، وإبراز العلاقة العلميَّة بين ابنِ لبٍّ وابن أبي الربيع؛ للكشف عن عمق الصلة بين الشروح النحويَّة المتأخِّرة والمصادر الأسبق لها، كما يقدم قراءة تحليلية تظهر عمق الامتداد النحوي العلمي بكونه تفاعلًا منهجيًا وفكريًا مع الموروث النحوي، و توضيح ملامح هذا الامتداد عند ابن لب، وتحديد أبرز خصائص تلقيه غير المباشر عن ابن أبي الربيع.

الكلمات المفتاحيَّة: ابن أبي الربيع - ابنُ لُبٍّ - كتاب البسيط - شرح الجُمل - النقول النحويَّة - التأثُّر العلمي.

Abstract

Abu al-Husayn Ubaydullah ibn Ahmad ibn Abi al-Rabi'i has a prominent scientific position in grammatical studies; he left a valuable heritage that influenced the later grammarians, especially his book "Al-Basit fi sharh jumal alzujajy", which is considered the most prominent and most read book of his works.

This book is considered a primary source from which many of the later commentators on alzujajy's sentences benefited, including Ibn Labb al-Garnati, who was influenced by Ibn Abi al-Rabie in his commentary on the sentences, whether

Through direct quotations from him, his attitude towards his opinions, or his treatment of the scholars' singularities in several grammatical issues.

This study seeks to trace the manifestations of this influence and to highlight the scientific relationship between Ibn Lubb and Ibn Abi al-Rabi'a, to reveal the depth of the connection between late grammatical commentaries and their earlier sources, This study also presents an analytical reading that clarifies the depth of scientific grammatical extension as a methodological and intellectual interaction with the grammatical heritage, and reveals the features of this extension in Ibn Lubb, in addition to identifying the most prominent features of his indirect reception from Ibn Abi al-Rabi’.

Keywords: Ibn Abi al-Rabi'a - Ibn Lubb - Al-Basit - Explaining sentences - Grammatical quotations - Scientific Influence.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنَا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

لقد كانت البيئة الأندلسيَّة بيئة علميَّة ظهر فيها نخبة من علماء اللغة الذين كان لهم جهود عظيمة في الدِّراسَات النحويَّة والصرفيَّة.

وانصبَّت عناية هؤلاء العلماء على كتب علماء المشرق، فاعتنوا بدراستها وشرحها، وقد كان لكتاب سيبويه، والإيضاح للفارسي، وجمل الزَّجَّاجي، أكبر الجهد وأوفر الاهتمام، فتدارسوها وشرحوها، وتوسَّعوا في شرحها وتفنيديها.

ويعدُّ كتاب الجمل للزَّجَّاجي أكثرَ الكتب المشروحة في البيئة الأندلسيَّة، حتى قيل إن كتاب الزَّجَّاجي تجاوز خمسين شرحًا.

وجاء هذا البحث ليُسلِّط الضوء على شرحين منهما، أفاد أحدهما من الآخر، أما الأول فهو البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن أبي الربيع، وأما الثاني فهو تقييد ابنِ لبّ لبعض جمل الزَّجَّاجي، وتتبَّع هذا البحث تأثُّر ابنِ لبّ في تقييده بكتاب البسيط لابن أبي الربيع، وعرَّج على المسائل النحويَّة التي تعكس هذا التأثير، وطريقة معالجتها وآراء العلماء من خلالها؛ ليظهر قيمة الموروث النحوي لابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لبّ.

مشكلة البحث:

تتمثَّل مشكلة البحث في كيف تمثَّل الموروث النحويُّ لابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لُبّ على شرح الجمل، وما حدود هذا التأثُّر في النقل والمعالجة والاختيار.

أهميَّة البحث:

1. يكشف البحث عن جوانب من التأثُّر المعرفي في الدرس النحويّ بين عالِمَين لم يلتقيا؛ مما يسلط الضوء على انتقال المعرفة عبر طبقات الشيوخ والأشياخ.
2. يضيف قراءة تطبيقيَّة على تقييد نحويّ ظل بعيدًا عن التداول الحديث.
3. يبرز دور ابنِ لُبّ بوصفه فاعلًا علميًّا لا ناقلًا فقط؛ إذ يناقش ويُرجّح ويردُّ، مما يضعه في موقع الباحث والمحاور داخل التراث.

أهداف البحث:

1. بيان طريقة ابنِ لُبّ في الإفادة من مؤلَّفات ابن أبي الربيع، وتحديد مواضع حضوره في التقييد.
2. تحليل مسالك النقل التي سلكها ابنُ لُبّ في تعامله مع نصوص ابن أبي الربيع، و الكشف عن مظاهر التأثر المنهجي.
3. إبراز موقف ابنِ لُبّ من آراء ابن أبي الربيع في مسائل الخلاف، ومتى يكون موافقًا، أو مخالفًا، أو ناقلًا دون تعقيب.
4. تتبُّع أثر ابن أبي الربيع في منهج ابنِ لُبّ في النقل عن العلماء، ومواضع الاتباع أو الردّ المشترك لبعض الآراء.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، والمنهج الاستقرائيَّ؛ إذ يقوم على استقراء النصوص، وتتبُّع المواضع التي ورد فيها ذكر ابن أبي الربيع، أو تأثُّر ابنِ لُبٍّ بمنهجه وأسلوبه، ثم تحليل المسائل بصورة تناسب البحث.

خطة البحث:

يستعرض هذا البحث جوانب من تأثُّر ابنِ لُبٍّ في تقييده بابن أبي الربيع،وانتظم البحث في مقدِّمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، هي:

المبحث الأول: منهج ابنِ لُبٍّ في النقل من مصادر ابن أبي الربيع

وتضمن مطلبين:

المطلب الأول: مؤلفات ابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لُبٍّ.

المطلب الثاني: مسالك ابنِ لُبٍّ في النقل عن ابن أبي الربيع.

المبحث الثاني: تأثر ابنِ لُبٍّ بمنهج ابن أبي الربيع في معالجة المسائل النحويَّة.

المبحث الثالث: موقف ابنِ لُبٍّ من آراء ابن أبي الربيع في المسائل الخلافيَّة، وتضمَّن مطلبين:

المطلب الأول: اهتمام ابنِ لُبٍّ بذكر آراء ابن أبي الربيع.

المطلب الثاني: موقف ابنِ لُبٍّ من آراء ابن أبي الربيع.

المبحث الرابع: تأثر ابنِ لُبٍّ بابن أبي الربيع في النقل عن العلماء، وتضمَّن مطلبين:

المطلب الأول: منهجه في النقل عن العلماء.

المطلب الثاني: موقفه مما تفرد به بعض العلماء.

المبحث الخامس: الرؤية التحليليَّة لتلقِّي ابنِ لُبٍّ عن ابن أبي الربيع، وأثر الامتداد النحوي بينهما، وتضمَّن مطلبين:

المطلب الأول: ملامح الامتداد النحوي.

المطلب الثاني: خصائص التلقِّي النحوي عند ابنِ لُبٍّ.

ثم ذُيِّل البحث بخاتمة تلخِّص نتائج البحث، وخُتم بقائمة المراجع.

تمهيد

ابن أبي الربيع القرشي[1] (599-688ه):

هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشيَ الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، وُلِد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ النحو على عدد من العلماء، منهم الشلوبين، وجاء إلى سبتة لما استولى الفرنج على إشبيليَّة، وأقرأ بها النحو. ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، أخذ عنه خلق، وروى عنه جماعة، منهم بالإجازة أبو حيان. مات سنة ثمانٍ وثمانين وستمائة، من مؤلَّفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح جمل الزَّجَّاجي، والملخَّص، والقوانين، وكلها في النحو.

ابنُ لُبّ الغرناطي[2] (701 -782ه):

هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبّ أبو سعيد التغلبي الغرناطي، من أهل غرناطة، نحوي،كان عارفًا بالعربيَّة واللغة، ذا معارف متعدِّدة، عارفًا بالعربيَّة واللغة، أخذ العربيَّة عن شيخ العصر أبي عبد الله بن الفخار،أصبح إمام أهل الأندلس في عصره، وإليه انتهت رياسة الفتوى بالأندلس في وقته، كان معظمًا عند العامة والخاصة، مات في اثنتين وثمانين وسبعمائة، من مؤلَّفاته: الباء الواحدة، أرجوزة في الألغاز النحويَّة، وتقييده على جمل الزَّجَّاجي.

العلاقة العلميَّة بين ابنِ لبّ وابن أبي الربيع:

على الرغم من أن ابنَ لُبّ لم يدرك ابن أبي الربيع؛ إذ لم يكن أحد تلاميذه أو عاش في عصره، إلا أن العلاقة العلميَّة بينهما لم تكن بهذه الصورة المعهودة بين الشيخ وتلميذه، بمعنى أنها تجاوزت التلقِّي الشخصي لتدخل إطار السند المعرفي المتسلسل الذي يربط المتأخِّرين بالمتقدِّمين في المدارس النحويَّة. فابن أبي الربيع توفي سنة 688ه، بينما وُلد ابنُ لُبّ سنة 701ه، مما يعني أن التلقِّي الفعلي لتراثه لم يحدث إلا بعد مُضي ثلاثين عامًا تقريبًا، وتعتبر هذه مدَّة قصيرة في عمر التأليف والتلقِّي، وقد ظهر جليًّا أثر ابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لبّ من عدة مظاهر، وهذا يكشف عن حضور منهجي واضح لكتب ابن أبي الربيع خاصة البسيط؛ مما يجعل العلاقة بينهما علاقة تلقٍّ علمي واضح؛ لذا يُرجَّح أن يكون قد وصل إليه عبر شيوخه، أو من خلال طبقة وسطى من العلماء الذي تلقَّوا مباشرة عن تلامذة ابن أبي الربيع، أو عن مؤلفاته، وبذلك، يمكن القول إن ابن أبي الربيع يقع في طبقة شيوخ أشياخ ابنِ لبٍّ، وقد مثّل حضورًا علميًّا مؤثرًا في بنيته المعرفيَّة النحويَّة.

([1]) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، 125/2، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان، 1998م.

([2]) بغية الوعاة، 243/2-244، الأعلام للزركلي، 140/5، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م، الإحاطة في أخبار غرناطة لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل الغرناطي الأندلسي أبي عبد الله، 212/4-215، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

المبحث الأول

منهج ابنِ لبّ في النقل من مصادر ابن أبي الربيع

يظهر جليًا لمن يقرأ تقييد ابنِ لبّ على جمل الزَّجَّاجي تأثُره بابن أبي الربيع، وهذا التأثُّر نلمسه في مواضع كثيرة، من خلال ذكر اسمه أو رأيه، أو تسمية مؤلفاته، وهذا يعكس سعة اطِّلاع ابنِ لبّ على مؤلفات ابن أبي الربيع، وخاصة كتابه البسيط، ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مؤلفات ابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لبّ

سمَّى ابنُ لُبّ مؤلفات ابن أبي الربيع في تقييد، وفقد ذكر كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح في قوله: "وإن كانت المشاكلة بين هاتين الجملتين تطلب برفع زيد بالابتداء؛ لأن الثانية تفسير للأولى، وقد غلَّب أبو الحسين بن أبي الربيع في كتابه (الكافي) طلب المشاكلة في جملة التفسير على طلب الهمزة ..."[1].

وذكر كتاب الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة في قوله: "وهذا القول ارتضاه ابن أبي الربيع في قوانينه"[2]، أما كتاب البسيط الذي يعدُّ من أهمِّ كتب ابن أبي الربيع فيظهر جليًا في نقولات ابنِ لبّ عنه واحتذائه طريقته، والتي يعكس هذا البحث جزءًا منها، فلا ريب من ذكره، فقال: "وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل"[3].

وقد ذكر ابنُ لُبّ مؤلفات عديدة غير مؤلفات ابن أبي الربيع كالإيضاح للفارسي والتوطئة لأبي علي الشلوبين[4] وشرحه لكتاب سيبويه[5]، ومؤلفات ابن عصفور، وتسهيل الفوائد لابن مالك[6]، وغير ذلك، كما ذكر جملة من الكتب المفقودة، مما يعني سعة اطِّلاعه وتبحُّره في علوم اللغة.

المطلب الثاني: مسالك ابنِ لبّ في النقل عن ابن أبي الربيع

أما النقل فقد نقل ابنُ لُبّ آراء كثير من العلماء في مسائل كثيرة، كسيبويه، والمبرد، والأخفش، والفارسي،وغيرهم، ولكن تأثره من حيث كثرة النقولات والمنهج فأكثره كان واضحًا بابنِ أبي الربيع، ثم يأتي من بعده ابن عصفور، ويأتي بعدهما الفارسي، إذ نجده يُكثِر من ذكر آرائه ويناقشها.

وإن كان ابنُ لُبّ مُطلعًا على كتب ابن أبي الربيع ولكن يظهر جليًا أن كتاب البسيط كان أكثر حضورًا في تقييده، وسلك في نقولاته منه مسلكين، هما:

---

(1) تقييد ابنِ لُبّ على بعض جمل أبي القاسم الزَّجَّاجي للإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بنِ لُبّ، 2/ 477-478، تحقيق ودراسة: محمد الزين زروق، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كليَّة اللغة العربيَّة، 1986م.

(2) المصدر نفسه، 2/ 476.

(3) تقييد ابنِ لُبّ، 602/2.

(4) في مواضع متفرقة من كتابه نحو، 515-575.

(5) تقييد ابنِ لُبّ، 574/2.

(6) المصدر نفسه، 513/2.

المسلك الأول: النقل الصريح المباشر، بأن ينقل من كتاب البسيط وينسب هذا النقل لابن أبي الربيع ومن تلك المسائل:

المسألة الأولى: مسألة إعمال المصدر من (كان) عملها، قال ابنُ لُبِّ: "وأما الحجَّة الثالثة وهي استعمال المصدر من أفعال هذا الباب عاملًا عملها، والمصدر لا يدلُّ على الزمان ... قال ابن أبي الربيع: ولولا أن قولك: أعجبني كون زيد عالمًا، جيء به للزمان بمنزلة (أن كان) لما صحَّ أن يقال (كون)؛ إذ لا حدث لـــ (كان) الناقصة، ولم يؤت بها للدلالة عليه؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان خاصةً، وكذلك أيضًا (كائن) لولا أنه بمنزلة (يكون) في التعرُّض للزمان لما صحَّ أن يقال، وبالجملة فكلا المذهبين ممكن أن يقال، وله وجه، وكلام سيبويه يحتمله، وفي المسألة اضطراب كما تَرى، والله الموفق للصواب برحمته"[1]".

قال ابن أبي الربيع في البسيط: "الضعف الثاني أن جميع الأفعال تؤكِّد بالمصدر، ويتبيَّن مصدرها ... ولا يجوز لك ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها، لا تقول: كان زيدٌ قائمًا كونًا، ولا كان زيد قائمًا كونتين، وكذلك جميع أخواتها، ولا أعلم في هذا خلافًا، فعُلم بما ذكرته أن هذه الأفعال لم يؤت بها للدلالة على المصدر..."[2].

وقال[3]: "ويقوّي أنَّ (كان) إنما جيء بها للدلالة على الزمان، ولم يؤتَ بها للدلالة على الحدث أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان، ألا تَرى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، فيفهم أن زيدًا وجِد منه قيام في الزمان الماضي، فلما أن أسقطتَ (كان) فقلت: زيدٌ قائمٌ فُهم منه وجود القيام من زيد، ونقص الزمان، فعلم أنَّ (كان) إنما جيء بها لذلك، إذ كان الموجود مفهومًا قبل دخولها، ويعدم بعدمها...".

دراسة المسألة: في هذه المسألة خلاف بين النحاة في دلالة أفعال هذا الباب (كان وأخواتها)، فهل هي دالَّة على الحدث والزمان كبقيَّة الأفعال، أم هي دالَّة على الزمان فقط، ذهب ابن السراج وأبو علي الفارسي إلى أنها تدلُّ على الزمان، واختار هذا المذهب ابن أبي الربيع، ورجَّحه أبو علي الشلوبين، وبنوا على أن هذه الأفعال لا تعمل إلا في المبتدأ والخبر، فلا تعمل في ظرف ولا جارٍّ ومجرور، وذهب ابن خروف وأبو علي الشلوبين وابن عصفور إلى أنها تدلُّ على الحدث والزمان، وحجتهم أن قول: كان عبد الله أخاك، يعني أن هذه الإخوة بكونه فيما مضى، أي بوجوده في الزمان الماضي، والكون الذي بمعنى الوجود هو الحدث.

وذكر ابن أبي الربيع في البسيط أن (كان) إنما جيء بها للدلالة على الزمان فقط، ولم يؤتَ بها للدلالة على الحدث، ولم يُرجِّح ابنُ لُبِّ أي المذهبين.

المسألة الثانية: مسألة تصرُّف (ليس) في نفسها، قال ابنُ لُبِّ: "فقد انفصل ابن أبي الربيع عن ذلك، بأن قال: هي وإن لم تتصرَّف في نفسها باختلاف لفظها للزمان، فقد عوِّض من تصرُّفها تقيُّد

---

(1) تقييد ابنُ لُبِّ، 2/ 581.

(2) البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، ص 663، 664، تحقيق: د: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1407ه- 1986م.

(3) المصدر نفسه، ص 664-665.

خبرها بما تريد من الأزمنة، تقول: ليس زيد قائمًا أمس، وليس زيد قائمًا الآن، وليس زيد قائمًا غدًا..."[1].

وهذا ذكره ابن أبي الربيع في البسيط في قوله: "وهو أن (ليس) وإن كانت غير متصرفة في نفسها لها بعض التصرُّف، وذلك أن تنفي بها الماضي والحال والاستقبال، فتقول: ليس زيدٌ قائمًا أمس، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيدٌ قائمًا غدًا، ولو تصرَّفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلاف الأزمنة، لكنَّ العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان، فصارت بذلك كأنها متصرِّفة"[2].

دراسة المسألة: في هذه المسألة ذكر أن الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، يجوز توسُّط خبرها بينها وبين المبتدأ مالم يمنع مانع، وأما تقديم الخبر فجائز مالم يعرض فيها عارض، واستثنى المبرد (ما دام) و(ليس) ورأي الجمهور خلافه، وأما (ما زال – وما انفكَّ، وما فتئ – وما برح)، فتتقدَّم أخبارها عليها إذا لم تقترن بما، واقترنت بما ليس حرف صدر من حروف النفي، وأجاز ابن كيسان اقترانها، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الكوفيين[3]، والصحيح هو مذهب الجمهور.

أما (ليس) فالجمهور يجيزون تقديم خبرها على اسمها، مالم يمنع من ذلك مانع، وقد عرض ابن أبي الربيع هذه المسألة موافقًا لأبي علي الشلوبين.

المسلك الثاني: النقل غير المباشر، وفيه يُلحَظ النقل دون نسبة الكلام لابن أبي الربيع ومن:

المسألة الأولى: مسألة الرافع للمبتدأ قال ابنُ لُبِّ: "والرافع للمبتدأ في الحقيقة إنما هو الإسناد الذي هو الإخبار عنه، والتعرِّي شرط في العمل، لكن بمجموع الوصفين، وهما الإسناد والتعرِّي، يكون الرفع في المبتدأ، ولهذا نُسب الرفع أولًا إلى حقيقة الابتداء"[4].

وهذا ذكره ابن أبي الربيع في البسيط: "الابتداء: تعرية الاسم من العوامل اللفظيَّة، والإسناد إليه ومجيئه ليسند إليه هو الذي أوجب رفعه وهو العامل، والتعرية شرط في العمل؛ لأن التعرية عدم، والعدم لا يؤثِّر ولا يوجب شيئًا"[5].

المسألة الثانية: إخبار ظرف الزمان عن الجثث قال ابنُ لُبِّ: "أحدها: أن يكون المبتدأ على حذف مضاف نحو: الهلال الليلة، فـ(الهلال) مبتدأ، و(الليلة) بعده في موضع خبره، والهلال جثة ليس بمصدر، لكنه على حذف مصدر مضاف، والتقدير: حدوث الهلال الليلة، أو رؤية الهلال الليلة"[6].

---

(1) تقييد ابنِ لُبِّ، 554/2.

(2) البسيط، ص 678.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، 130/1، المكتبة العصريَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

(4) تقييد ابنِ لُبِّ، 299/1.

(5) البسيط، ص 535.

(6) تقييد ابنِ لُبِّ، 312/1.

قال ابن أبي الربيع في الموضع نفسه: "أحدها: قول العرب: الهلال الليلة، قال: إن الهلال جثة، وقد أُخبر عنه بالليلة، وهي ظرف زمان؛ لأن ذلك أفاد"[1].

دراسة المسألة: الظروف نوعان: ظرف مكاني، وظرف زماني، فالأول يصحُّ مجيؤه خبرًا عن المصدر وعن الجثة، نحو: زيد عندك، أما الثاني وهو ظرف الزمان، فيكون خبرًا عن المصدر، ولا يكون خبرًا عن الجثة، نحو القيام يوم الجمعة، ولا يصحُّ قول زيد يوم الجمعة.

وذكر ابن الربيع في شرح المسألة أنه لا خلافَ بين النحويين في هذا إلا ابن الطراوة، فإنه يجيز مجيء ظرف الزمان خبرًا عن الجثث إذا أفاد، وإذا لم تَفد لم تكن أخبارًا، ولا فرق بين ظروف الزمان والمكان، بمعنى أن ظروف المكان يجيء خبرًا عن الجثث إذا أفاد، وإذا لم يفد لم تكن أخبارًا، واستشهد على صحَّة قوله بأربعة مواضع:

الأول: قول العرب الهلال الليلة، فالهلال جثة، والخبر ظرف زمان، وجاز ذلك لأنه أفاد.

الثاني: أن العرب تقول لمن سألها: في أيِّ شهر نحن؟ نحن في شهر صفر، فحصلت الفائدة، وكل ما كانت فيه فائدة صحَّ الإخبار عنه.

الثالث: في قول العرب: كلُّ يوم لك رجل مقتول، ورجل جثة.

الرابع: في قول العرب: زيد حين التحى، وزيد جثة، والظرف بعده موضع الخبر.

ثم ردَّ ابن أبي الربيع على ما ذكره ابن الطراوة، ونقل ابنُ لُبِّ هذه المواضع للاستدلال على مجيء ظرف الزمان أخبارًا عن الجثة، ثم ذكر رأي ابن الطراوة دون الردِّ عليه.

([1]) البسيط، ص 601.

المبحث الثاني

تأثُّرُ ابنِ لبٍّ بمنهج ابن أبي الربيع في معالجة المسائل النحويَّة

تأثرَ ابنُ لبٍّ في طريقة معالجة ابن أبي الربيع للمسائل النحويَّة، من حيث الأسلوب والتقسيم، باحتذائه طريقته في تقسيم المسألة الواحدةومن ذلك:

المسألة الأولى: مسألة أن ظروف الزمان لا تقتضي أن يكون العمل فيه كله، قال ابنُ لُبٍّ: "اعلم أن الظرف من الزمان يحتمل أن يكون العمل فيه كلِّه، وأن يكون في بعضِهِ، إلا أن يقترن بالكلام ما يُخرجه لأحد الوجهين ويعيّنه، والقرائن المعيِّنة له خمس، أربع منها تُبيّن أن العمل في الظرف كله، وواحدة تُبيّن أن العمل في بعض الظرف"[1].

في هذه المسألة ذكر ابن أبي الربيع القرائن الأربع، ثم أفرد الخامسة فقال: "فهذه أربع مواضع يكون العمل فيها في الظرف كلِّه، وأما الذي يكون العمل في بعضه فنوع واحد، وهو ما يرجع إلى الفعل نحو: لقيتُ زيدًا يوم الجمعة؛ لأن اللقاء لا يمكن أن يكون في اليوم كلِّه"[2]. وهذا ما ذكره ابنُ لُبٍّ[3]، وأضاف عليه من الأمثلة بغية البيان والإيضاح.

المسألة الثانية: مسألة شروط الحال قال ابنُ لُبٍّ: "وهي ستة، منها ثلاثة لا بدَّ منها، ولا يجوز فقد شيء منها، وثلاثة مشترطة في الغالب، وقد تفقد قليلًا"[4].

قال ابن أبي الربيع: "لما ذكر الحال وشروطها أخذ يبين الشروط المشترطة في الحال اللازمة، فذكر ثلاثة فدلَّ أن ما عداها إنما يشترط في الأكثر، وقد ذكرتُ هذا كله"[5].

والشروط الثلاثة هي أن يكون الاسم الواقع حالًا منصوبًا، وأن يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون نكرة، أما بقيَّة الشروط فهي لا تكون لازمة في الحال، وإنما في الغالب منه، وهي: أن يكون مشتقًّا، منتقلًا، وصاحبه معرفة، وابن أبي الربيع تنبَّه إلى اللزوم من ذكر الزَّجَّاجي لهذه الشروط، وعدم اللزوم في غيرها مما لم يذكره.

أما من حيث الأسلوب، فإنه يماثله في طريقة طرح الأسئلة والإجابة عنها، ومن ذلك:

المسألة الأولى: في مسألة جواز تقديم خبر ليس عليها، قال ابنُ لُبٍّ: "فإن قلت هذا الذي عوّل عليه الفارسي من أن المعمول لا يتقدَّم إلا حيث يصحُّ تقدُّم العامل غير صحيح؛ إذ لا يطَّرد له، ألا ترى أنك تقول: إن في الدار زيدًا جالس...."[6] ثم قال: "فالجواب: إن ما عوَّل عليه الفارسي في

---

(1) تقييد ابنِ لُبٍّ، 1/ 235.
(2) البسيط، ص 489-490.
(3) تقييد ابنِ لُبٍّ، 1/ 239.
(4) تقييد ابنِ لُبٍّ، 1/266.
(5) البسيط، ص 521.
(6) تقييد ابنِ لُبٍّ، 2/ 553.

استدلاله هو الأصل والمطَّرد، فيجب البقاء معه والتمسُّك به، وألا يخرج عنه ما أمكن ...."[1]، وفي الموضع ذات قال ابن أبي الربيع: "فإن قلت فلا يقوم بالآية دليل على صحَّة تقدم خبر ليس على ليس؛ لأن (يوم يأتيهم) ظرف وقد يتَّسع في الظروف والمجرور، ما لا يتَّسع في غيرها، فلعلَّ هذا من الاتِّساع. قلت: القياس البقاء مع الأصل، ولا يُدْعى الاتِّساع إلا بدليل ولا دليل قام هنا..."[2].

المسألة الثانية: في مسألة العامل في ضمير الاسم المبتدأ إذا تقدَّم على المبتدأ قال ابنُ لبٍّ: "... فإن قلت: ولمَ جاز مع تأخُّر الخبر في الشعر، وحيث سُمع من الكلام حذف الضمير في مثل الآية الكريمة المتقدِّمة على قراءة ابن عامر، والأبيات المذكورة، ولم يجز ذلك مع تقدُّم الخبر على وجه من الوجوه، وما الفرق بينهما؟ فالجواب: أن العامل المقدَّم قوي، فقطعه من العمل مع قوَّة تهيئته له لا يسوغ؛ فلذلك لم يرد في كلامهم: ضربتَ زيدٌ على حذف الضمير، وأما العامل المتأخِّر فضعيف العمل، فهو أيضًا ضعيف التهيؤ فقطعه عن العمل أسهل..."[3].

فطريقة ابنِ لُبٍّ في طرح الأسئلة في المسألة الواحدة والإجابة عنها، هي ذاتها طريقة ابن أبي الربيع في معالجة المسائل، وإن كانت كذلك عند غيره من النحاة، لكنها تعكس تأثر ابنِ لُبٍّ بأسلوب ابن أبي الربيع.

(1) المصدر نفسه، 553/2.

(2) البسيط، ص 677-678.

(3) تقييد ابنِ لُبٍّ، 2/ 342.

المبحث الثالث

موقف ابنِ لبٍّ من آراء ابن أبي الربيع في المسائل الخلافيَّة

سيتناول هذا المبحث آراء ابن أبي الربيع في مطلبين، الأول منهما سيُظهر مدى اهتمام ابنِ لبٍّ في ذكر رأي ابن أبي الربيع في المسائل النحويَّة، والمطلب الثاني سيكون حول موقفه من هذه الآراء، ليبرز الموقف الصورة الجليَّة من هذه الآراء.

المطلب الأول: اهتمام ابنِ لبٍّ بذكر آراء ابن أبي الربيع

اهتمَّ ابنُ لُبٍّ في رأي ابن أبي الربيع، فغلب جانب ذكره لهذه الأراء على مناقشتها، ولكنَّ الملفِتَ هو حرصه الشديد على ذكر رأيه، وأحيانًا الاكتفاء به عن آراء أقرانه في عصره، ومن تلك المسائل:

المسألة الأولى: مسألة حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، قال ابنُ لُبٍّ: ثم قال "وإلى هذه الطريقة من التأويل ذهب من المتأخِّرين ابن أبي الربيع، فقد تحصَّل من هذا أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)، إن كان مفهومًا من الجملة حُذف، ولم يجز إثباته قولًا واحدًا، ويُختلف هل يجوز أن يكون ما لا يُفهم من الجملة، فيظهر أم لا؟ على قولين أصحهما المنع على ما تقدَّم"[1].

ذكر ابنُ لُبٍّ رأي جمهور النحاة في حذف خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان مفهومًا من الجملة دون أن يذكر، وهو حاضر أو موجود وما كان نحوهما، أما إذا كان الإخبار عن الاسم بما لا يفهم في الجملة، كالقيام والضحك، فإنك تضيفه إلى الاسم الأول وتجعله المبتدأ، وصار الخبر إذ ذاك مفهومًا من الجملة، مثال ذلك: لولا قيام زيد لأكرمتك فتقدير الخبر: لولا قيام زيد حاضر[2].

ثم أورد تأويل النُّحاة في البيت الشعري:

فو اَللَّهِ لَوْلَا فارِسُ اَلْجُون لِآبُوا خَزَايَا وَالْإِيَابُ حَبِيبٌ[3] مِنْهُمْ

على وجهين:

الأول: مذهب ابن مالك في أن ماظهر بعد الاسم هو خبرًا عنه.

([1]) تقييد ابنِ لُبٍّ، 447/2.

([2]) تقييد ابنِ لُبٍّ، 344/2-346.

([3]) البيت للشاعر الجاهلي علقمة بن عبده بن النعمان بن قيس بن ربيعة في ديوانه ص 27، وذكر في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيَّة (شرح ألفيَّة ابن مالك) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، 105/2، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428ه/2007م، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري 872/2، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428ه.

الثاني: أن خبر المبتدأ محذوف، وتقديره حاضر أو موجود ونحوهما، وتقدير الكلام: لو العظيم منهم، أي لولا هذا الذي عَظُم فيهم وشرف.

دراسة المسألة: في هذه المسألة ينقسم حذف الخبر بعد لولا إلى قسمين: الأول واجب الحذف، وهو الكون المطلق نحو لولا زيد لأكرمتك؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، والثاني: جائز الحذف، وهو الكون المقيَّد الذي دلَّ عليه دليل، نحو لولا أنصار زيد حموه لم ينجُ، فحذف الخبر هنا جائز للعلم به، ومنه البيت الشعري السابق، ومذهب طائفة من النحويين التزام الحذف مطلقًا، وأنه لا يجوز ذكره، وصاغوا من الخبر مصدرًا، وأضافوه إلى المبتدأ، فقالوا: لولا حماية أنصار زيد لم ينجُ، فإن جاء في السَّماع ما يخالف ذلك عدَّ شاذًا أو أولَّ إن أمكن تأويله، وهذا مذهب الفارسي، وتبعه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما من المتأخرين. فخص ابنُ لُبّ في هذه المسألة ابن أبي الربيع بالذكر دون غيره.

المسألة الثانية: مسألة حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرًا، أو مضافًا إليه، أو متأوَّلًا به، ووقعت بعده حال، قال ابنُ لُبّ: "أن يكون المبتدأ مصدرًا أو مضافًا إليه، أو إلى متأوَّل به، ووقعت بعده حال، ذلك المصدر هو العامل في مُفسر صاحبها، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وأكثر شُربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير واقفًا، فالخبر في هذا كلِّه محذوف، لا يظهر عند أكثر النحويين..."[1]، ثم قال: "وذهب بعض النحويين إلى جواز إظهار هذا الخبر، فتقول: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، على أن (كان) تامَّة، و(قائمًا) حال من فاعلها، وهو الضمير المستتر فيها، وكذلك سائر الأمثلة، وإلى هذا ذهب من المتأخِّرين أبو الحسين بن أبي الربيع" [2].

دراسة المسألة: أورد ابنُ لُبّ في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، أن الخبر محذوف عند أكثر النحويين، وقدَّره سيبويه بـــ (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا)[3]، وقدره الأخفش: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، فالخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذي حال، والتقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، ثم ذكر ابنُ لُبّ أنه يجوز إظهار الخبر، وتقدير الكلام ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، على أن (كان) تامَّة، و(قائمًا) الحال من فاعلها، وهو الضمير المستتر فيها، ثم ذكر أن هذا الرأي ذهب إليه بعض النحويين، ومنهم ابن أبي الربيع[4].

وللنحويين في تقدير الخبر مذهبان: المذهب الأول: أن يقدر (إذ كان) أو (إذا كان) التامَّة، فكأنه قال: ضربي زيدًا ثابتًا إذا كان قائمًا، ثم ناب الظرف عن الخبر، ثم حذف لسدِّ الحال مسدَّه، وهذا تقدير جمهور البصريين، وهو اختيار ابن أبي الربيع.

([1]) تقييد ابنِ لُبّ، 355/2.

([2]) المصدر نفسه، 356/2.

([3]) الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبي البشر، الملقَّب بسيبويه، 400/1-402، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1408ه-1988م.

([4]) تقييد ابنِ لُبّ، 356/2، وينظر: رأي ابن أبي الربيع في البسيط، ص 556-557.

المذهب الثاني: أن يُقدَّر مصدر مضاف إلى صاحب الحال، كأنه قال ضربي زيدًا ضربه قائمًا، وهذا منقول عن الأخفش[1].

ومن النحويين من يذهب إلى جواز إظهار الخبر، نحو: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، وهذا مذهب ابن أبي الربيع، على تقدير (كان) تامَّة، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (هو)، و(قائمًا) حال للضمير المستتر.

فهذه المسائل اليسيرة في باب واحد دون إحصاء لكل آراء ابن أبي الربيع في الباب تدلُّ على اهتمام ابنِ لبٍّ في ذكر رأيه، فهل كان هذا دليلًا على موافقته لكلِّ هذه الأراء؟!

المطلب الثاني: موقف ابنِ لبٍّ من آراء ابن أبي الربيع

لم يكن ولوع ابنِ لبٍّ بمؤلفات ابن أبي الربيع، وتأثُّره به من جوانب متعدِّدة، يجعله موافقًا له في كلِّ ما قاله، وإنما كان لابنِ لبٍّ شخصيَّة مستقلَّة ذات رأي نحوي يمثِّله، وهذا اتَّضح من موقفه من آراء ابن أبي الربيع الذي اتَّخذ ثلاث طرائق، أما الطريقة الأولى فهي المتابعة، وأما الثانية فهي المخالفة، وأما الثالثة فهي الوقوف دونهما، كما مرَّ في سابق الأمثلة.

أما الطريقة الأولى وهي المتابعة والموافقة: فقد كان ابنُ لُبٍّ يتابع ابن أبي الربيع في رأيه في كثير من المسائل الخلافيَّة، ويرتضي رأيه ومذهبه، ومن هذه المسائل، ومن ذلك:

المسألة الأولى: مسألة مجيء الحال منتقلةً، قال ابنُ لُبٍّ: "وأما كون الحال منتقلةً فلا يشترط في المؤكدة مطلقًا، نحو قوله سبحانه: ﴿ڈ ڈ﴾[2]، ويشترط ذلك في المبنيَّة غالبًا، ومعنى ذلك أن تكون غير لازمة"[3].

قال ابن أبي الربيع: "ومن الناس من زاد في هذه الحال أن تكون منتقلةً، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم، ألا ترى أنه قد جاء: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، حكاه سيبويه بنصب (يديها) على أنه بدل بعض من كل و(أطول) حال"[4]، ووافقه ابنُ لُبٍّ في عدم اشتراط ذلك في الحال المؤكدة[5].

دراسة المسألة: يشترط في الحال ستة شروط، ثلاثة منها لا بدَّ منها، وهي أن تكون منصوبة، وأن تكون نكرة، وأن تكون بعد تمام الكلام، وأما الشروط التي تكون في الغالب- وقد تُفقَد- فهي أن تكون الحال من معرفة، بمعنى أن يكون صاحب الحال معرفةً، وأن تكون مشتقةً، وأن تكون منتقلةً، ويقصد بشرط الحال المنتقلة أن يكون الحال وصفًا غير لازمٍ لصاحبه، ولا ثابتٍ له، كقول: جاء زيدُ ضاحكًا، فليس الضحك لازمًا لزيد، فالانتقال غالب على كلام العرب، ولا يلزم، ويجوز مجيؤه لازمًا،

---

(1) المقاصد الشافيَّة في شرح الخلاصة الكافية، 126/2.

(2) من الآية (19) من سورة النمل.

(3) تقييد ابنِ لُبٍّ، 2/ 271.

(4) البسيط، ص 514.

(5) ينظر: تقييد ابنِ لُبٍّ، 271/2.

ولا يؤول بالانتقال، وعلى هذا أغلب النحاة كابن أبي الربيع[1]، وابن مالك[2]، والسهيلي[3]، بخلاف ابن السيد[4]، وابن عصفور[5]، ويرى ابن خروف فساد هذا الاشتراط[6]، فظاهر المسألة أن ابنَ لُبٍّ لم يعرض لمناقشتها، وذكر خلاف النحاة فيها، ولم يُمثِّل على رأي أغلب النحاة إلا بابن أبي الربيع فقط، وقد استعرضتُ بعضَ من أيَّد هذا الرأي في المسألة.

المسألة الثانية: وفي إعراب قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹڤ)[7]، ذكر ابنُ لُبٍّ أربعة أقوال، هي:

الأول: أن (خاضعين) خبر (ظلَّ)، ولها متعلِّق به، أو في موضع خبر (ظلِّ)، وفيه ضمير يعود على الأعناق وهو فاعل به، والتقدير: فظلت أعناقهم مستقرَّة لها أو كائنة لها.

الثاني: أن (خاضعين) خبر (ظلَّ) أو حال من الضمير المستتر في (لها)، وفاعل (خاضعين) ضمير مستتر فيه يعود على الأعناق، والمراد بها الجماعات، فكأنه قال: فظلَّت جماعاتهم لها خاضعين، والوصف هنا حقيقيٌّ لا حذف فيه، ونسب ابنُ لُبٍّ هذا القول لبعض المفسِّرين[8].

الثالث: أن (خاضعين) خبر عن الأعناق، أو حال من ضميرها المستتر في (لها)، وفاعله ضمير مستتر عائد على الأعناق، وجمع الوصف (خاضعين) بالياء والنون كجمع المذكر السالم، والأعناق ليست بمذكرة، ولا عاقلة؛ لأن الأعناق مضافة إلى ضمير المذكرين العاقلين، فجرى على المضاف حُكم المضاف إليه.

الرابع: أن (خاضعين) خبر (ظلَّ) أو حال من الضمير المستتر في (لها)، وجاء مجموعا بالياء والنون لأنه محمول على ما يصلح في الموضع؛ فهذا من باب الحمل على المعنى.

قال ابنُ لُبٍّ: "وبالجملةِ فالحمل على ما يصلح في الموضع كثير جدًّا في كلام العرب، فحمل هذه الآية قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ) على ذلك قول حسن، ارتضاه المبرِّد، وابن أبي الربيع، من المتأخِّرين، والله الموفق"[9] . فظاهر كلامه قبول رأي ابن أبي الربيع.

---

(1) البسيط، ص 514.

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني أبي عبد الله جمال الدين ابن مالك، ص109، 110، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387ه-1967م.

(3) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، ص304، 306، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلميَّة، لبنان، الطبعة الأولى، 1412ه/1992م.

(4) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجي، ، ص108-109، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلميَّة، لبنان، الطبعة الأولى 2003م-1424ه.

(5) شرح جمل الزَّجَّاجي لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، 336/1، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1400ه/1980م.

(6) شرح جمل الزَّجَّاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، 378/1، تحقيق: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1419ه.

(7) من الآية (4) من سورة الشعراء.

(8) تقييد ابنِ لُبٍّ، 2/ 390.

(9) تقييد ابنِ لُبٍّ، 2/ 396.

دراسة المسألة: في هذه المسألة أخبر الله- سبحانه وتعالى- في هذه الآية عن الأعناق، وهي مؤنثة، بلفظ (خاضعين) وهو مذكر، والقياس أن يقول (خاضعة)، ولكنه عاملها معاملة المذكر؛ وذلك لأنَّ المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منه، والمعنى هنا لا يريد خضوع الأعناق فقط، وإنما خضوع أصحابها أيضًا، فقدّم الأعناق للإسناد، وأخبر عن المضاف إليه، فجمع المعنيين، وهذا من التوسُّع في المعنى، وورد في كلام العرب ما ليس على الأصل، إذا كان يؤدِّي معنًى لا يؤديه الأصل؛ فلذا أجرى حُكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث؛ لجعلهما في حُكم واحد، وهذا رأي المبرِّد والفرَّاء في معاني القرآن؛ إذ رجَّح أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون، فجعل الفعل أولًا للأعناق ثم للرجال[1].

المسألة الثالثة: في معاني (كأن) قال ابنُ لُبِّ: "وليس ذلك الظنُّ الذي تُفيده (كأن) بالنسبة إلى المتكلِّم كما زعم فساده على ما تقدَّم، فإنما أراد ابن الطراوة وابن أبي الربيع معنى الظنِّ على الوجه الذي تقدَّم بيانه، لا على ما فهمه أبو الحسين بن عصفور، والله أعلم. فهذا المذهب إذًا صحيح من جهة المعنى، مستقيم على ما بنيناه" [2].

دراسة المسألة: في معاني (كأن) ذكر ابنُ لُبِّ اختلاف النحاة في معانيها على ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: التحقيق، وهو مذهب أبي الفتح ابن جني، فـ (كأن) عنده تأتي للتحقيق مجرَّدة من التشبيه.

المعنى الثاني: التقريب مجرَّدة من التشبيه، وهو مذهب الكوفيين.

المعنى الثالث: الظنُّ دون التشبيه، وهو مذهب ابن الطراوة، ففي قول: كأن زيدًا قائم، المعنى- هنا- يُظَنُّ زيدًا قائمًا لكونه في حالة تشبه القيام، فرائيه يظنُّ زيدًا قائمًا، وهذا لا يكون فيه معنى التشبيه.

ثم ذكر ابنُ لُبِّ رأي ابن أبي الربيع في (كأن)، وهو الجمع بين الظنِّ والتشبيه، وأورد اعتراض ابن عصفور على مذهب ابن الطراوة في عدم صحَّة قول: كأن زيدًا قائم بمعنى الظنِّ لمن يعلم أن زيدًا غير قائم، لمن يشبهه في نفسه حال كونه قائمًا، فلا يصحُّ مذهب ابن الطراوة إلا أن يكون المتكلِّم متوهمًا بأن زيدًا قائم، أما إذا قطع بأنه غير قائم فلا يصحُّ، ثم أيَّد ابنُ لُبِّ قول ابن عصفور، لكنه زعم أنه لم يفهم ما أراد ابن الطراوة في كون الظنِّ يقع لمن رآه في حالة تشبه القيام، ثم قال: وليس ذلك الظنُّ الذي تُفيد كأن بالنسبة إلى المتكلِّم، كما زعم ابن عصفور؛ لفساده على ما تقدَّم، فإنما أراد ابن الطراوة وابن أبي الربيع معنى الظنِّ على الوجه الذي تقدَّم بيانه، لا على ما فهمه أبو الحسين بن عصفور، والله أعلم، فهذا المذهب إذًا صحيح من جهة المعنى، مستقيم على ما بنيَّنَّاه"[3].

وأما الطريقة الثانية التي تبعها ابنُ لُبِّ، وهي: المخالفة، ومن ذلك:

المسألة الأولى: مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، قال ابنُ لُبِّ: "وذلك لا يجوز إذا لم يكن المبتدأ مقرونًا بـ (إما) إلا بأربعة شروط: أحدها: أن يكون المبتدأ موصولًا أو موصوفًا به، أو نكرة

---

(1) يُنظر معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرَّاء، 277/2، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

(2) تقييد ابنِ لُبِّ، 2/ 604.

(3) تقييد ابنِ لُبِّ، 2/ 604.

موصوفة عامَّة، والثاني: أن تكون الصلة أو الصفة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعليَّة صالحة لولاية أداة الشرط، والثالث: أن تكون الصلة والصفة سببًا في الخبر، والرابع: ألَّا يدخل على المبتدأ عامل ما عدا (إن)، وزاد ابن مالك (أنَّ) و(لكنَّ)"[1] .

دراسة المسألة: في هذه المسألة خلاف بين النحويين، هل يُشترَط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألف واللام، أم لا يُشترَط؟ وقد ذهب ابن أبي الربيع إلى أن لا يكون الموصول الألف واللام، وزعم أنه مذهب سيبويه، ومن النحاة من عمَّم الحكم في الموصولات كلها، وهو مذهب المبرد.

ومن صور ذلك أن يكون المبتدأ أل الموصولة بمستقبل عامٍّ، نحو قوله تعالى: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ)[2] وقوله تعالى: (ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ)[3]، فجوَّز ذلك ابن مالك، ونقل عن الكوفيين والمبرِّد والزَّجاج، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين المنع، وحملوا الآيتين على حذف الخبر، وتقديره مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، أو حكم السارق والسارقة[4]، أما مذهب المبرّد فهو جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام الموصولة، و(الزانية) مبتدأ وقوله تعالى (ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ) جملة في موضع الخبر، وكذلك الآية الأخرى.

واعترض ابنُ لُبٍّ على ابن الربيع في هذه المسألة بقوله: "وقد زعم ابن أبي الربيع وابن عصفور أن مذهب سيبويه امتناع ذلك؛ اعتمادًا منهما في ذلك على كون سيبويه حمل الآيتين المذكورتين على حذف الخبر، كما ذكر، ولم يذكر الوجه الأول الذي ذكره المبرِّد، ولا عرَّج عليه، فعدوله عنه إنما هو لأجل دخول الفاء، فلو كان مجيزًا لدخول الفاء هنا كما ذهب إليه أبو العباس لذكر ذلك الوجه، ولم يحتَجْ إلى دعوى الحذف. والحقُّ أن سيبويه لم يتكلَّم في المسألة، ولا يُعرَف له فيها موافقة لقول أبي العباس أو مخالفة، وليس في حمله الآيتين على ما ذكر دليل على أنه يمنع دخول الفاء؛ إذ لعلَّه يجيز ذلك، ولكنه لم يحمل الآيتين عليه ... ومهما وجد نحو ذلك في كلام فصيح، وأمكن إخراجه عن هذا الوجه الضعيف إلى وجه سائغ، فهو أولى، فلعلَّ سيبويه إنما عدل عن جعل الجملة خبرًا لما في ذلك من حمل القرآن على الوجه الضعيف، وحذف الخبر في كلام العرب كثير جدًّا فهو أولى"[5].

المسألة الثانية: في موضع إعراب الجملة الواقعة بعد فعل تعدَّى لاثنين، قال ابنُ لُبٍّ: "واختلف النحويون في موضع الجملة التي بعده من الإعراب على خمسة أقوال: أحدها أنها في موضع نصب على الحال من (زيدٍ)، وهو قول المبرّد. والثاني: أنها بدل اشتمال من (زيدٍ) كأنك قلت: عرفتُ زيدًا أبوتَه أو كنيته، وهو اختيار السيرافي، وابن الضائع. والثالث: أنها بدل شيء من شيء من (زيدٍ)، على حذف مضاف، كأنك قلت: عرفتُ أمرَ زيدٍ أو شأن زيدٍ أبو منَ هو، وهو اختيار ابن عصفور. والرابع: أنها في موضع نصب بإضمار فعل حُذفَ لتقدُّم ذكره، والتقدير عرفتُ زيدًا عرفتُ أبو مَن

([1]) المصدر نفسه، 2/ 356.

([2]) من الآية (2) من سورة النور.

([3]) من الآية (38) من سورة المائدة.

([4]) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، 403/1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، د. ت.

([5]) تقييد ابنِ لُبٍّ، 361/2-362.

هو، فحُذف الفعل الثاني لدلالة الأول عليه، وهو اختيار ابن أبي الربيع. الخامس: أنها في موضع مفعول ثانٍ لعرفتُ، وزيدًا مفعول أول، و(عرفتُ) هنا مُضمَّنة معنى (عَلمت)، تتعدَّى إلى اثنين بمنزلتها، وهو قول ابن أبي العافية. وأجود هذه الأقوال القول الثاني"[1].

دراسة المسألة: تدخل (ظنَّ وأخواتها) وهي أفعال الناسخة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما على أن المبتدأ مفعول به أول، والخبر مفعول به ثان، ولها ثلاثة أحكام: إما العمل، وإما الإلغاء، وإما التعليق، فالعمل يكون فيها جميعًا، أما الإلغاء وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا، فيكون في أفعال القلوب،أما التعليق وهو قطع العامل من عمله لمانع منعه من ذلك، وهذه الموانع دخول الأدوات التي لها صدر الكلام، مثل حرف الاستفهام، ولام الابتداء، ولام القسم، و(ما) و(إن) النافيتين، فإذا عُلق عمل الفعل، وجاء بعده جملةً يُنظر في حاله، فإذا كان من الأفعال التي تتعدَّى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعول به لهذا الفعل، وإذا كان يتعدَّى لاثنين سدت الجملة مسدَّهما، وإن كان يتعدَّى إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف جرٍّ، ووجد المفعول به الأول، فالجملة تكون في موضع نصِّ المفعول به الثاني بإسقاط حرف الجر، وإن كان يتعدَّى إلى ثلاثة فتسدُّ الجملة مسدَّ الثاني والثالث منهما، وإن كان مما يتعدَّى بنفسه إلى واحد خاصة نحو: عرفتُ زيدًا أبو مَن هو؛ فزيدًا مفعول به للفعل (عرفت)، والجملة بعد موضع خلاف بين النحويين على ما سبق قوله في نصِّ ابنِ لبِّ.

ويظهر من المسألة الخلافيَّة أن ابنَ لُبِّ يؤيد رأي السيرافيِّ وابن الضائع، وذلك يعني أنه وإن كان موافقًا وناقلًا آراء ابن أبي الربيع، وغلَّب هذا الجانب في كثير من المسائل، إلا إنه يعارض رأيه، ويوافق غيره من النحاة مما يدل على استقلال شخصية النحوية في المسائل الخلافية.

(1) المصدر نفسه، 1/215-216.

المبحث الرابع

تأثُّر ابنِ لبٍّ بابن أبي الربيع في النقل عن العلماء

لا شكَّ أن ابنَ لُبٍّ كان له موقف من العلماء الذين نقل عنهم، ولكن هذا البحث يُسلِّط الضوء على تأثره بابن أبي الربيع، والذي يظهر من خلال مطلبين:

المطلب الأول: منهجه في النقل عن العلماء

لقد تبع ابنُ لُبٍّ منهج ابن أبي الربيع في النقل عن العلماء، ويتجلَّى ذلك في كثرة نقولاته عن بعض العلماء الذين أكثر ابن أبي الربيع في النقل عنهم.

كذلك نجده يتبع طريقة ابن أبي الربيع في إيراد آراء العلماء في المسائل، وذلك نحو طريقته في إيراد آراء الأخفش، بأن يجعلها في مقابل آراء سيبويه، ويناقشها، وهذه طريقة ابن أبي الربيع في كتابه البسيط، ومن أمثلة ذلك تقدير الخبر المحذوف في (ضربي زيدًا قائمًا) عند سيبويه (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا)[1]، وقابله بتقدير الأخفش (ضربي زيدًا ضربه قائمًا)[2]، وقد تقدَّم ذكر هذه المسألة[3].

وفي مسألة دخول الفاء على الخبر، ذكر مذهب سيبويه، والفارسي، وأكثر النحويين، على عدم جوازه، ثم ذكر جواز ذلك عند الأخفش[4].

وفي مسألة جواز إعراب الاسم المتقدِّم الرفع بالابتداء، والحمل على إضمار فعل ذكر في أن (أزيد هند تضربه) يجوز فيه وجهان، إما رفع الاسمين بالابتداء، أو أن يرفع الاسم الذي هو صاحب الضمير المرفوع بالفعل المتأخِّر مرفوعًا فاعلًا بفعل محذوف يُفسِّره الفعل الظاهر، ويكون الاسم الآخر منصوبًا مفعولًا به بالفعل المحذوف، ثم قال: "وهذا الوجه نصَّ على جوازه واختياره أبو الحسن الأخفش، وتبعه على ذلك من المتأخِّرين ابن مالك، وابن أبي غالب، وظاهر إطلاق سيبويه منعه، وعلى إطلاقه حمله أكثر النحويين، فزعموا أن مذهب سيبويه امتناعه"[5].

كذلك تبع منهج ابن أبي الربيع في كثرة النقل عن الفارسيِّ، ويظهر أنه نقل كثيرًا من كتابه الإيضاح، ويصرح باسمه، وبعض كتبه غيرها دون التصريح بها، نحو قوله: "وبمثل هذا استدلَّ الفارسيُّ في غير الإيضاح على جواز تقديم خبر ليس عليها"[6]، ونحو "وقد ذكر الفارسي في بعض تواليفه"[7].

---

(1) تقييد ابنِ لُبٍّ، 355/2.
(2) المصدر نفسه، 356/2.
(3) من البحث ص: 22
(4) تقييد ابنِ لُبٍّ، 363/2.
(5) المصدر نفسه، 448/2-449.
(6) تقييد ابنِ لُبٍّ، 409/2.
(7) المصدر نفسه، 532/2.

فالمسائل التي ذكر فيها ابنُ لُبّ رأي الفارسيّ كثيرة جدًّا، ويظهر سعة اطلاعه على مؤلَّفاته، والفارسيُّ كان ذا منزلة عند ابن أبي الربيع، وكان كثير النقل عنه في كتابه البسيط، وُيصرّح بكتابه الإيضاح في أكثر من موضع[1]، وقد ذكر الدكتور عياد الثبيتي في مقدِّمة تحقيق كتاب البسيط أن الفارسيَّ ذو منزلة كبيرة جدًّا عند ابن أبي الربيع، تقترب من منزلة سيبويه، وتأتي نقولاته عنه في الدرجة الآنية من حيث الكثرة، بعد نقولاته عن سيبويه[2].

ومن العلماء أيضًا الذي أكثر من النقل عنهم أبو علي الشلوبين، وقد ذكر كتابه التوطئة في أكثر من موضع في تقييده،والشلوبين من العلماء الذين ينقل عنهم كثيرًا ابن أبي الربيع.

المطلب الثاني: موقفه مما تفرَّد به بعض العلماء.

يظهر لي من قراءة تقييد ابنِ لبٍّ أنه يتبع ابن أبي الربيع في مسألة ذكر العلماء في المسألة النحويَّة، بأن يذكر رأي النحوي الذي تفرَّد عمَّا قاله الجمهور، ومن ذلك ذكره لرأي الجرمي في مسألة تصرُّف (خلف) و(أمام)، حيث يُنكر تصرُّفها، فلا تستعمل قياسًا إلا منصوبةً على الظرفيَّة[3]، وسيبويه والجمهور أنها متصرفة، وهذا الرأي ذكره ابن أبي الربيع[4]. فالشاهد في المسألة أنه خصَّ ذكر الجرمي، ولم يُسَمِّ غيره، حيث قال: (وذهب أبو عمر الجرمي وطائفة)[5].

وفي مسألة مجيء الحال المؤكدة بعد الجملة الفعليَّة، ذكر ابن أبي الربيع أن أكثر مجيء الحال المؤكدة بعد الجملة الاسميَّة، أما بعد الجملة الفعليَّة فمحلُّ خلاف بين النحويين، وأكثر النحويين على أنها تجيء بعد الجملة الفعليَّة، ولكنها أكثر بعد الجملة الأسميَّة، وتفرَّد الزمخشري بالمنع، فذهب إلى أنها لا تكون إلا في الجملة الاسميَّة، ولا تكون بعد الجملة الفعليَّة، ويرى ابن أبي الربيع أن رأي الجمهور هو القياس[6]، وذكر ابنُ لُبّ هذا الرأي للزمخشري في تقييده، ولم يُرجِّح[7].

وكذلك ذكره لرأي ابن كيسان في مسألة عدم تقديم خبر (ما زال) و(ما فتئ) و(ما برح) ما دامت منفيَّة بـــ (ما)، وهو مذهب الجمهور، وخالفهم ابن كيسان في هذا، فأجاز التقديم، سواء نُفيت بـــ (ما) أو غيرها[8]، وهذا الرأي ذكره ابن أبي الربيع في هذه المسألة[9].

وثمة جانب آخر لتأثُّر ابنِ لبٍّ بابن أبي الربيع، وهو متابعته في ردّ أراء بعض النحويين، نحو ردُّه على الزمخشري، وهو أحد العلماء الذين تصدَّى لهم ابن أبي الربيع معارضًا آراءه وانفراداته في كتابه البسيط، وتابعه ابنُ لُبٍّ في الردِّ عليه في مسائلَ متفرِّقة، منها:

---

(1) ينظر: البسيط، ص 406، 416،422، 963، 966، 970.

(2) البسيط، ص 117.

(3) تقييد ابنِ لُبٍّ، 254/1.

(4) البسيط، ص 882.

(5) تقييد ابنِ لُبٍّ، ص 254.

(6) البسيط، ص 522.

(7) تقييد ابنِ لُبٍّ، ص 265.

(8) المصدر نفسه، 550/2-551.

(9) البسيط، ص 674.

المسألة الأولى: في مسألة اشتراط الإفراد في المبتدأ، ذهب الزمخشري في الكشَّاف إلى جواز وقوع المبتدأ جملةً في تفسير قوله تعالى: (ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ)[1] فجعل قوله تعالى (ﭚ ﭛ ﭜ) في موضع الابتداء، و(سواء) خبر مقدَّم بمعنى: سواء عليهم إنذارك لهم وعدمه[2].

ومذهب جمهور النحاة أن الجملة في موضع الخبر؛ لجواز مجيء الخبر مفردًا وجملةً، والمبتدأ كلمة (سواء). قال ابن أبي الربيع: "وليس الأمر على ما ذكر؛ لما ذكرتُه من أن المبتدأ لا يكون جملةً، وإنما يكون مفردا"[3]. ووافق ابنُ لُبٍّ رأي ابن أبي الربيع والجمهور في قوله: "إذ لا نظير لما ذكره الزمخشريُّ من وقوع الجملة موقع المبتدأ..."[4].

المسألة الثانية: مسألة إعراب قوله تعالى: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ)[5] إذ عارض كلٌّ منهما رأي الزمخشريِّ في أن (عنه) في موضع رفع بالفاعليَّة، بمعنى: كل واحد منها كان مسؤولًا عنها، فمسؤول مسند إلى الجارّ والمجرور[6]، قال ابن أبي الربيع: "فالذي وقع به الربط (أولئك)، وهو في موضع الضمير، وفي (كان) ضمير يعود إلى المكلَّف، التقدير: إن السمع والبصر والفؤاد كلّها كان عنه مسؤولًا، وفي (مسؤول) ضمير، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و(عنه) في موضع نصب، ولا يجوز أن يكون (عنه) في موضع رفع؛ لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: بزيد مرَّ، تريد مرَّ بزيد، وإذا قلت زيد ضُرب، فليس زيد هو الذي أُسند إليه الفعل، إنما هو مبتدأ، والذي أسند إليه الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع، فتقول الزيدان ضربا، والزيدون ضربوا، وهذا مما غلّط فيه الزمخشري، فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله لـ (مسؤولًا) ولا أعلم أحدًا قاله ولا أجازه"[7]، وتبعه ابنُ لُبٍّ في هذا، وذكر أن مذهب النحويين المنع، وتابع ابن أبي الربيع في الردِّ على الزمخشري، فقال: "ومذهب أكثر النحويين في منع ذلك؛ لأن المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه بمنزلة الفاعل، إذ هو نائب عنه، والفاعل لا يتقدَّم على رافعه، فكذلك المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه. مع أن الاتفاق على منع تقديمه إذا كان غير مجرور بل مرفوعًا في اللفظ، فلا يجوز عند الجميع: زيد ضُرب، على أن يكون (زيد) مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله بضُرب، فكذلك ينبغي أن يمنع في المجرور؛ لأنه في موضع رفع، وقد قام مقام ما لا يتقدَّم وهو الفاعل فصار في ذلك بمنزلة غير المجرور"[8].

ومن العلماء الذي ذكر انفراداتهم المبرِّد والأخفش، حيث قال في مواضع مجيء المبتدأ نكرة، أن يجري مجرى المثل، كقول: "أمْتٌ في الحَجَر لا فيك"، وهو قليل في الكلام، وأيَّد ابن أبي الربيع رأي سيبويه في هذه المسألة، فقال: "قال سيبويه: وقد جاء في قليل من الكلام، وحكى: أمْتٌ في الحجر لا

---

(1) من الآية (6) من سورة البقرة.

(2) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، 47/1، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة 1407ه-1978م.

(3) البسيط، ص 536-537.

(4) تقييد ابنِ لُبٍّ، ص 300/1.

(5) من الآية (36) من سورة الإسراء.

(6) الكشاف، 667/2.

(7) البسيط، ص 561.

(8) تقييد ابنِ لُبٍّ، 319/1-320.

فيك، وقال المبرِّد ليس هذا بشاذٍّ؛ لأن فيه معنى الدعاء ... وسيبويه أعرف بهذا؛ لأنه باشر العرب، وسمع المتكلِّم بهذا، وعلم ما أراده، وكأن قائلًا قال: والله أعلم فِيَّ أَمْتٌ؟ فقال له قائل: أَمْتٌ في الحجر لا فيك، أي ليس فيه غلظ، والغِلَظ في الحجر.."[1]، وهذا ذكره ابنُ لُبٍّ في تقييده مؤيدًا قول سيبويه، ومُعللًا بنقله عن العرب[2].

وفي الرد على الأخفش على الأوجه الثلاثة التي تقوم مقام الضمير في الخبر وجعله رابعًا، قال ابن أبي الربيع: "ونُقل عن أبي الحسن رابع، وهو أن يتكرَّر الأول بمعناه، فتقول: زيد جاء في الرجل الصالح، وأنت تريد بالرجل الصالح زيدًا واستدلَّ بقول الشاعر:

إِذَا اَلْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ اَلْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ اَلْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا[3]

فذكر أولًا (المرء)، وذكر آخرًا (الفتى)، وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا فيقول: ليس جواب الشرط كخبر المبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بدَّ فيها من ضمير، وإن لم تأتِ فيها بضمير فلا يصحُّ أن يكون خبرًا، وجواب الشرط يصحُّ أن يكون جوابًا، وإن لم يكن فيه ضمير يعود إلى الاسم الذي في الجملة الأولى، فتقول: إن قام زيد قام عمرو، وإذا قام زيد خرج خالدٌ، فالضمير في الجواب لا تطلبه الجملة لكونها جوابًا، والضمير في الخبر يطلبه كونه خبرًا، فلا يصحُّ القياس مع اختلاف الوضعين، وهذا عندي ممكن أن تراعيه العرب، وتفرَّق بين الموضعين، فتجعل مكان الضمير في الجواب تكرار الأول بمعناه، ولا تفعل ذلك في الخبر، ويمكن عندي انفصال آخر، وهو أن يقال إنه على حذف الضمير؛ لأن المرء إنما يُراد به الناس كلُّهم، والفتى إنما يُراد به من عظم من الناس ... فكأنه قال في البيت: إذا الناس لم يغشوا الكريهة أوشكت حبال الهويني بالعظيم منهم أن تقطعا، فوضع مكان الناس المرء، ووضع مكان العظيم الفتى، وحذف (منهم) "[4] .

وردَّ ابنُ لُبٍّ على هذا الوجه الذي ذكره الأخفش بقول أبي علي الشلوبين، وكأنه يوافق ابن أبي الربيع في مخالفة الأخفش ثم قال: "ولا يقوم مقام الضمير عند سيبويه إلا واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة على ما تقدَّم."[5].

([1]) البسيط، ص 540.

([2]) يُنظر تقييد ابنِ لُبٍّ، ص 304، 305.

([3]) البيت للكلحبة العرني، هبيرة بن عبد المنان بن عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن نعيم، أحد فرسان بني تميم وساداتها، شاعر جاهلي، والبيت في شرح الكافية الشافية، 456/1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، 339/4، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1418ه/ 1997م، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين أبو محمد الأنصاري، ص 322، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406ه/1986م.

([4]) البسيط، ص 563-564.

([5]) تقييد ابنِ لُبٍّ، 324/1.

المبحث الخامس

الرؤية التحليليَّة لتلقي ابنِ لُبّ عن ابن أبي الربيع وأثر الامتداد النحوي بينهما

بعد عرض الجوانب المختلفة لحضور ابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لُبّ في شرح الجمل، فإنَّه من المهمّ- في ختام البحث- الانتقال إلى قراء تحليليَّة موجزة، تُظهِر عمق الامتداد العلمي، لا بوصفه تكرارًا للقول، بل بوصفه تفاعلًا منهجيًّا وفكريًّا مع الموروث النحويّ.

وفي هذا المبحث نسعى إلى فهم طبيعة التلقِّي النحويّ عند ابنِ لُبّ، مستنيرين بالمقارنة بين مسلكيهما في عرض المسائل، وموقفهما من آراء العلماء، ونحاول تحديد ملامح الامتداد النحوي بين العالمين، وما يظهره من انتقال حيّ للأفكار والمناهج، ليس بوصفه تقليدًا، بل بوصفه إعادة تشكيل للموروث ضمن خصوصيَّة أندلسيَّة في العرض والتلقي.

وسأوجز هذه الرؤية في ضوء مطلبين:

المطلب الأول: ملامح الامتداد النحويّ

يتجلَّى الامتداد النحويُّ بين ابنِ لُبّ وابن أبي الربيع من خلال عدَّة مظاهر، تؤكد أن العلاقة لم تكن مجرَّد تلقٍّ محض، بل هي علاقة تواصل علمي ممتد، أسهم في ترسيخ منهج نحويّ تحليليّ داخل الشروح المتأخِّرة في الأندلس، والذي تجلَّى بوضوح في تقييد ابنِ لُبّ.

ويمكن حصر الملامح في ما يأتي:

1. الحضور الكثيف لمؤلَّفات ابن أبي الربيع، خاصَّة كتابه البسيط؛ مما يدلُّ على اعتماد ابنِ لُبّ عليه بوصفه مرجعًا أساسيًّا في تلقيه النحويّ.
2. تشابه المنهج في عرض المسائل النحويَّة؛ إذ يعمد كلٌّ من ابن أبي الربيع وابنِ لُبّ إلى تقديم التعريف، وطرح المسألة، ثم مناقشة الآراء أو الترجيح، ثم ذكر الانفرادات والردّ عليها، وهذا ما يؤكد أن المنهج لم يكن عارضًا، بل ممتدًا.
3. التقارُب في اللغة الاصطلاحيَّة والأسلوب، حيث تظهر بعض المصطلحات التعبيريَّة النحويَّة عند ابن أبي الربيع، وقد استخدمها ابنُ لُبّ بالصيغة ذاتها، مما يعكس أثرًا لغويًّا منهجيًّا لا مجرَّد تلقٍّ.
4. توحيد المرجعيات النحويَّة، فكلاهما اعتمد بشكل مكثَّف على المدرسة البصريَّة، لا سيَّما سيبويه، والأخفش، والفارسي، مما يجعل التلاقي بينهما مبنيًّا على وحدة التوجُّه العلمي، لا مجرَّد المشابهة في النقل.

المطلب الثاني: خصائص التلقِّي النحوي عند ابنِ لُبّ.

تميَّز التلقِّي عند ابنِ لُبّ بسمات علميَّة دقيقة، تؤكد أنه لم يكن تابعًا للأثر النحويّ، بل كان واعيًا لما ينقل، ناقدًا في مواضع، ومستقلًّا في مواضع أخرى، ويمكن تحديد أبرز خصائص تلقيه على النحو التالي:

1. التفاعل النقديُّ: لم يكتفِ ابنُ لُبّ بنقل آراء ابن أبي الربيع، بل ناقشها في مواضع، وبين ما يراه راجحًا؛ مما يدلُّ على شخصيَّة علميَّة تشارك في الموروث النحويّ.

2. إعادة ترتيب المادة: أعاد تنظيم بعض المسائل على نحو يخالف ترتيب ابن أبي الربيع، مما يدلُّ على أنه لم يكن يهدف إلى تلخيص أو إعادة شرح، بل إلى بناء منظور مساعد في الفهم.
3. الدمج بين الشرح والتقييد: تميَّز تقييد ابنِ لُبٍّ بقدرته على الدمج بين وظيفة الشرح المستفيض عند ابن أبي الربيع، ووظيفة التقييد المختصر، وهذا يعكس تطورًا في منهج التلقِّي.
4. الانتقاء المنهجيُّ: ويمثِّل انتقاء ابنِ لُبٍّ لما ينقله من شرح ابن أبي الربيع نوعًا من التلقِّي الواعي، إذ يلاحظ تركه بعضَ التفصيلات التي لا تخدم غرض التقييد؛ مما يكشف عن توجيه منهجي للمادة الموروثة، يهدف إلى التركيز على المهمِّ واختزال المكرَّر.

الخاتمة:

تبيَّن من خلال تتبع أثر كتاب البسيط لابن أبي الربيع على تقييد ابنِ لبّ، أن العلاقة بينهما لم تكن محض اتفاق عارض، بل علاقة تلقٍّ واعٍ، كشف عن أثر نحويٍّ منهجيٍّ أفاد منه ابنُ لُبٍّ على مستوى المنهج والمضمون، وقد خلص البحث إلى عدَّة نتائج، أبرزها:

- سلك ابنُ لُبٍّ في نقله عن ابن أبي الربيع مسلكين: النقل الصريح المباشر، والنقل غير المباشر دون نسبة القول إليه، مما يدلُّ على حضور أثره في ذهنه، حتى دون إشارة ظاهريَّة.
- تأثر ابنُ لُبٍّ بمنهج ابن أبي الربيع في معالجة المسائل النحويَّة، فاقتدى بتقسيمه للمسائل، وأسلوبه في العرض، وطريقته في مناقشة الآراء.
- أظهر ابنُ لُبٍّ اهتمامًا خاصًّا بآراء ابن أبي الربيع في مسائل الخلاف، حيث اكتفى في بعض المواضع بعرض رأيه دون مناقشته أو مقارنته بغيره.
- كان ابنُ لُبٍّ متابعًا ابن أبي الربيع في عدد من المسائل، ومخالفًا له في بعضها، وقد يغلب عليه عدم الترجيح، والاكتفاء بالعرض؛ مما يدلُّ على ميله إلى التوثيق أكثر من الترجيح.
- اتبع ابنُ لُبٍّ منهج شيخه في النقل عن العلماء، فأكثر من ذكر النحاة الذين اعتاد ابن أبي الربيع الإكثار من ذكرهم؛ مما يعكس أثر المنهج لا الأسماء فقط.
- التزم ابنُ لُبٍّ بذكر النحاة المتفردين بآراء في المسائل النحويَّة، على غرار ما صنعه ابن أبي الربيع في رصده الآراء الشاذَّة والمتفرِّدة.

وتُبرز هذه النتائج حجم الأثر الذي تركه ابن أبي الربيع في تقييد ابنِ لبّ، سواءً في المنهج أو المضمون، مما يؤكِّد أهميَّة الربط بين الشروح النحويَّة، وتتبع امتدادها داخل المدرسة الأندلسيَّة، لفهم تطوُّر الفكر النحوي في سياقه التاريخيّ والعلميّ.

ثبت المصادر والمراجع

1- الإحاطة في أخبار غرناطة لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل الغرناطي الأندلسي أبي عبد الله، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.
2- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلميَّة، لبنان الطبعة الأولى، 1424ه/2003م.
3- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.
4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.
5- البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1407ه-1986م.
6- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، لبنان، 1998م.
7- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين أبو محمد الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406ه/1986م.
8- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1418ه/ 1997م.
9- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبي عبد الله جمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387ه-1967م.
10- تقييد ابنِ لبٍّ على بعض جمل أبي القاسم الزَّجَّاجي للإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بنِ لُبٍّ، تحقيق ودراسة: محمد الزين زروق، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كليَّة اللغة العربيَّة، 1986م.
11- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428ه
12- شرح جمل الزَّجَّاجي لآبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1419ه.
13- شرح جمل الزَّجَّاجي لعلي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة الأولى، 1400ه/ 1980م.
14- الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو البشر، الملقب بسيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408ه/1988م.
15- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر بن أحمد

الزمخشري، دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، 1407ه/ 1987م.

16- معاني القران لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

17- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: د: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.

18- المقاصد الشافيَّة في شرح الخلاصة الكافيَّة (شرح ألفيَّة ابن مالك) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428ه/2007م.

19- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلميَّة، لبنان، الطبعة الأولى، 1412ه/ 1992م.

20- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، د. ت.